المرصد الوطني للمجتمع المدني

كفاءات +للتدريب و تطوير قدرات المجتمع المدني
منصة تكوين عن بعد خاصة بالمجتمع المدني

قانون الجمعيات

المدرب بن خلاف احمد

أهداف التدريب

التعرف على مراحل تطور المنظومة القانونية للجمعيات بالجزائر

الإلمام بأهم إصلاحات دستور الفاتح نوفمبر 2020في مجال نشاط الجمعيات

برنامج دورة التدريب

تطور المنظومة القانونية للجمعيات بالجزائر

التعرف على أهم إصلاحات دستور الفاتح نوفمبر 2020 في مجال الجمعيات

المحور الأول

الأهداف التعلمية

التعرف على أهم مراحل تطور المنظومة القانونية
للجمعيات بالجزائر

محتويات المحور

مراحل تطور المنظومة القانونية المتعلقة
بالجمعيات

مراحل تطور المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات

خلال المرحلة الاستعمارية

كانت الحركة الجمعوية المهيكلة في الجزائر رغم قلتها عدديا ،خاضعة للتشريع الفرنسي من خلال قانون 1901المتعلق بالجمعيات ، و قد تميزت بتطورها البطيء بسبب الاضطهاد و القيود المفروضة من الإدارة الاستعمارية

و باستغلال الفرص الضئيلة التي كانت متاحة أنداك قام بعض الجزائريين بإنشاء عدد محدود من الجمعيات، أختصر نشاط معظمها على(الرياضة و الثقافة ، المسرح و الموسيقى و الدين (الزوايا) و الكشافة الاسلامية و ذلك عزما منهم على المشاركة في جهود المقاومة و الكفاح من أجل حماية الهوية الوطنية التي كانت عند المستعمر ذات أولوية لطمسها

مراحل تطور المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات

مرحلة 1962إلى 1971

غداة الاستقلال صدر **القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31ديسمبر 1962** المتعلق بالاستمرار حتى إشعار أخر في العمل بالتشريع المعمول به ، حيث عرف حق إنشاء الجمعيات ، و خلال هده الفترة عرفت تطورا تدريجيا .

مرحلة 1971إلى 1987

بموجب **الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03ديسمبر 1971** المتعلق بالجمعيات الذي كرس نظام الاعتماد للجمعيات الوطنية و الجمعيات الولائية ،و اشترط موافقة القطاع الوزاري الذي له علاقة بمجال نشاط الجمعية و أهدافها ، فضلا على رقابة السلطة المختصة في تسيير موارد الجمعية ، و اشتراط رخصة مسبقة لتعديل قانونها الأساسي

مراحل تطور المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات

مرحلة 1987-1990

بموجب **القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21جويلية 1987** المتعلق بالجمعيات تم إدراج مبدأ التصريح المسبق للجمعية مع استثناء بعض الأصناف من الجمعيات التي تخضع للاعتماد المسبق ، إلى جانب السماح للسلطة المختصة باستبعاد أي عضو من الجمعية ، و تمكين السلطة المختصة من اتخاذ قرار الحل الإداري للجمعية ، و إمكانية مشاركة الشخصية المعنوية العمومية المانحة للإعانات في إدارة الجمعيات و قد تم تحديد كيفيات تطبيق هدا القانون و الأحكام القانونية المشتركة المتعلقة بالجمعيات بموجب المرسوم رقم 88-16المؤرخ في 2فبراير 1988بالإضافة إلى إصدار قانون أساسي نموذجي للجمعيات بموجب القرار المؤرخ في 09أكتوبر 1988،

مراحل تطور المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات

مرحلة التعددية و الانفتاح 1990-2012

ما انفكت الجزائر تسعى، منذ استعادتها استقلالها في عام 1962، إلى تأسيس دولة قائمة على المساهمة الشعبية وحريصة على مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإن الدساتير المتتالية لجمهورية الجزائر المستقلة قد كرست المبادئ العامة المتصلة بذلك .وحبذت الجزائر الانفتاح باتجاه تعددية الأحزاب في عام 1989،

و كنتاج عن الإصلاحات السياسية و الهيكلية التي جاء بها دستور 1989و الذي أقر التعددية السياسية و الثقافية و الإنتاج الاقتصادي عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر مند مطلع تسعينيات القرن الماضي تطورا كبيرا لا يستهان به ، و دلك بفتح المجال أمام المواطنين للتكتل في جمعيات تهدف إلى خدمة الصالح العام و المنفعة العمومية في العديد من المجالات وهذا بموجب أحكام **القانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر1990**

مراحل تطور المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات

2012-حاليا

عرف إصدار قانون الجمعيات **رقم 12-06 المؤرخ في 12يناير 2012** مجموعة من التسهيلات في مجال انشاء الجمعيات و تسييرها مقارنة مع القانون السابق .

***ملاحظة : يمكن مطالعة النص القانوني كاملا و الملحق بهذا التدريب**

المحور الثاني

الأهداف التعلمية

التعرف على أهم إصلاحات دستور الفاتح
نوفمبر 2020 في مجال الجمعيات

محتويات المحور

إصلاحات دستور الفاتح نوفمبر 2020في مجال الجمعيات

إصلاحات دستور الفاتح نوفمبر 2020في مجال الجمعيات

تم إيلاء دستور الفاتح نوفمبر 2020أهمية بالغة لإنشاء الجمعيات و هذا لدورها الهام و المحوري في البناءالمجتمعي و تطويره و هذا من خلال تشجيع الدولة للجمعيات ذات المنفعة العامة، و إحالة شروط كيفيات إنشاء الجمعيات على قانون عضوي ،

ركزت **المادة 53من دستور 2020بحق إنشاء الجمعيات و يمارس بمجرد التصريح به** ، و هذا قصد ترقية دور الجمعيات و منظمات المجتمع المدني باعتبارها ركائز الحكامة في التسيير و المشاركة في رسم السياسات العمومية و متابعتها و تقييمها

مكانة المجتمع المدني في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية سبتمبر 2021

ستعكف الحكومة على العمل **بإقامة مجتمع مدني حر و مسؤول و ديناميكي قادر** على أداء أدواره الكاملة كمرافق و مقيم للعمل الحكومي الموجه لخدمة المواطن من خلال :

1. تكييف و تحيين القانون المتعلق بالجمعيات،
2. تكريس مبدأ التصريح في مجال تشكيل الجمعيات،
3. اعتماد آليات تمويل جديدة تتسم بالشفافية و الفعالية،
4. تشجيع الشراكة و ترقيتها المستمرة،
5. إعطاء أولوية لمكانة الشباب و المرأة في الحياة الجمعوية،

خلاصة عامة

لقد عرفت المنظومة التشريعية بالجزائر تطورا هاما خاصة فيما بموضوع الحقوق و الحريات العامة ، لاسيما قانون الجمعيات هذا الحق الذي أقرته المواثيق الدولية و أهتم به المشرع الجزائري و شملته الدساتير الجزائرية و أهمهم الدستور الأخير لفاتح نوفمبر 2020من خلال مواده المتعلقة بدسترة هيئة استشارية تعنى بالمجتمع المدني ،